

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٧١٢٩ لسنة ٢٠١٣

وزير العدل

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٨ يوليو لسنة ٢٠١٣ ؛
وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته ؛
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته ؛
وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛
وعلى قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية
رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون بإنشاء محاكم الأسرة ؛
وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٢٩١ لسنة ٢٠٠٤ بتعيين مقار محاكم
الأسرة ومكاتب تسوية المنازعات الأسرية ؛

وعلى كتاب السيد المستشار رئيس محكمة المنيا الابتدائية المؤرخ ٢٠١٣/٩/١١ ؛
وبناءً على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم ؛

قرر:

(المادة الأولى)

نقل مقر مأمورية مغاغة الكلية ومحكمة مغاغة الجزئية ومحكمة أسرة مغاغة ،
التابعة لمحكمة المنيا الابتدائية بمقر مستشفى الرمىء عدا الدور الأرضى ،
والكائنة بشارع بورسعيد (طريق مصر/أسوان الزراعى - منشية فوزية المصرى) -
محافظة المنيا ، بدلاً من مقارها الحالية .

(المادة الثانية)

نقل مقر مأمورية بنى مزار الكلية ومحكمة بنى مزار الجزئية ومحكمة أسرة بنى مزار ،
التابعة لمحكمة المنيا الابتدائية ، إلى مقر كل من :

- ١ - مركز شباب بنى مزار الكائن بشارع الحرية - أمام كوبرى المحكمة - طريق المطحن - محافظة المنيا .
- ٢ - مستشفى الحروق ببني مزار - الطابقين الرابع والخامس ، الكائنة بمسشفى بنى مزار العام - شارع مستشفى بنى مزار العام - محافظة المنيا . بدلاً من مقارها الحالية .

(المادة الثالثة)

نقل مقر محكمة سمالوط الجزئية ، ومحكمة أسرة سمالوط ، التابعة لمحكمة المنيا الابتدائية بمقر المركز الطبى بسمالوط - الأدوار (الخامس - السادس - السابع) ، الكائن بشارع بورسعيد (طريق مصر/ أسوان الزراعى) - محافظة المنيا ، بدلاً من مقارها الحالية .

(المادة الرابعة)

نقل مقر محكمة ديرمواس الجزئية ، التابعة لمحكمة المنيا الابتدائية إلى مقر كل من :

- ١ - مبنى الإرشاد الزراعى بديرمواس ، الكائن بشارع ٢٦ يوليو - بندر ديرمواس - محافظة المنيا .
- ٢ - جناح بالإدارة الزراعية بديرمواس ، الكائنة بشارع ٢٦ يوليو - بندر ديرمواس - محافظة المنيا . بدلاً من مقارها الحالية .

(المادة الخامسة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ١/١٠/٢٠١٣
صدر فى ١٦/٩/٢٠١٣

وزير العدل

المستشار/ عادل عبد الحميد